البيئة الأمنية أحد متطلبات إعداد التصاميم والمخططات الأساسية للبيئة الحضرية

م.م. إنصاف جعفر خيون
كلية التخطيط العمراني/ جامعة الكوفة

مقدمة:

شهدت المدنُ العربيةُ خلال العقود الماضية تطورا عمرانيا ملحوظا وزيادةً سكانيةً كبيرةً، نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان، وزيادة في حجم الهجرة السكانية، وقد انعكس هذا التطورُ تلقائيا على الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في كثيرٍ من هذه البلدان، وبالمقابل فقد كان لهذا التطور العمراني والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعض الآثار السلبية على الوضع الأمني والاجتماعي في تلك المدن، إذ تُعَدُّ الجريمة أحد أهم هذه الآثار السلبية، وهي إحدى المظاهر المهمة التي تمَّت دراستُها على الصعيد العالمي، واجتهد المهتمون من مخططين ومعماريين للسيطرة على هذه الظاهرة، لغرض تحقيق الأمن والأمان، ولا سيما في المجتمعات السكنية لتأثير تلك الظاهرة على سلوك الإنسان فيها وإحساسه بالأمن، وقد شخَّص البحثُ مشكلة عدم شمولية المعرفة العلمية المتوفرة حول دور التخطيط والتصميم وأهميتهما في تحسين البيئة السكنية للحد من الجريمة. ومن هذا المنطلق ترمي الدراسة الى مناقشة دور وأهمية التخطيط والتصميم العمراني في تحسين مستوى الأمن والسلامة، وإبراز أهم المعايير التخطيطية والتصميمية، التي تساهم في توفير بيئةٍ خارجيةٍ، بيئةٍ سكنيةٍ أفضلَ للسكان.

مشكلة البحث: عدم شمولية المعرفة العلمية المتوفرة حول محددات البيئة الآمنة للمجمعات السكنية التي تؤمن التفاعل المكاني الاجتماعي للسكان، وتدعم الاحساس بالأمان والاطمئنان، وبنفس الوقت تقلل من فرص حدوث ظاهرة الجريمة .

هدف البحث : على ضوء مشكلة البحث تم تحديد هدف البحث بالشكل الآتي:

محاولة ايجاد السبل المناسبة للحد من انتشار ظاهره الجريمة وذلك من خلال ارساء معرفة اكثر شمولية حول المعايير التخطيطية والتصميمية لإيجاد بيئة امنة للمجمعات السكنية والتي تحدمن حدوث الجريمة فيها .

فرضية البحث: يرتفع مستوى الاحساس بالأمان في بيئة المجمعات السكنية كلما كانت اكثر تنظيما على المستويين التخطيطي والتصميمي للحد من انتشار ظاهرة الجريمة .

مدخل:

يمثل الامان والسلامة قيمة اساسية لنشأة المجتمع الحضري ، ويعد المسكن والبيئة السكنية المستوى الاول للفرد الذي يجب ان يوفر الامن والسلامة في نفسه واهله . ونظر للتطور العمراني واتساع الاحياء السكنية المعاصرة وزيادة كثافتها السكانية جعلنا هذ التطور نقف امام اشكالية كبيرة لها ابعاد وانعكاسات مستقبلية، ألا وهي ظهور مشكلة تداني مستوى الامن والامان داخل البيئات السكنية ،حيث تم تخطيط وتصميم غالبية الاحياء السكنية المعاصرة بطرق واساليب تختلف عن اسلوب النسيج العمراني التقليدي ،لذا نجد ان هاجس توفير الأمن للسكان داخل الاحياء السكنية المعاصرة اصبح مطلبا أساسيا لاستقرار الحياة .

وقد حاول العلماء في مختلف التخصصات دراسة هذه الظاهرة ووضعوا عدة نظريات إلا ان ما يميز الدراسات التخطيطية عن غيرها هي انها تتعامل مع الظاهرة من ناحية شمولية، فهي لا تعتمد على العادات الشخصية المكتسبة والموروثة بل تدرس البيئة المكانية والمولدة والجاذبة لهذا السلوك، فضلا عن دراسة المجتمع، فالتخطيط الحضري

يتعامل مع الجريمة كظاهرة (اجتماعية–مكانية) ويحاول وضع الحلول الناجحة لمنع او الحد من انتشار هذه الظاهرة.

المبحث الاول :

١– تعريف الجريمة :

يوضح البحث عدة تعاريف للجريمة وبعلوم مختلفة مثل علم القانون، الاجتماع، التخطيط الحضري. التعريف القانوني للجريمة : انها كل فعل أو سلوك يرتكب يحرمه القانون ويفرض على مرتكبيه تدبير احترازي أو عقوبة جزائية[١] .

–التعريف الاجتماعي : فعلماء الاجتماع يعرفون الجريمة على انها جميع *الافعال والتصرفات* التي فيها انتهاك وخروج عن قيم ونظم المجتمع[٢].

– تعريف الجريمة في علم التخطيط : فقد عرفها جيفري[٣] بأنها انتقائية لمكان حدوثها اي انها تنجذب للبيئة المؤهلة لها من خلال عناصر ومقومات الهيكل المكاني لتلك البيئة وتشكل بمجموعها عوامل مضاعفة لفرص وقوع الجريمة .

١– ١ انواع الجرائم في البيئة السكنية

ويمكن تصنيف الجرائم الواقعة في المناطق السكنية الى مجموعتين رئيستين (من وجهة النظر العمرانية) ، هي

أ– **جرائم تضر بالساكنين بصورة مباشرة :** مثل حوادث السرقات ، وحوادث السيارات والمنازعات مع الجيران أو الغرباء والعنف ضد النساء والاطفال والقتل والاعتداء ارواح الناس والتي غالبا ما تحدث نتيجة الضعف في نمط التخطيط الحضري للمنطقة[٤] .

و التي تنتج من الحصول على اهداف سهلة وتوفر فرص الجريمة المناسبة وحصول العنف .

ب– **جرائم تضر بالساكنين بصورة غير مباشرة :** وهي المجموعات الخاصة بالاعتداء على البيئة العمرانية مثل الاعتداء على الحدائق و الممتلكات السكنية ودور العبادة والمؤسسات والمدارس وغيرها.

وتعد السمة الرئيسية للحوادث في المناطق السكنية أن نسبة كبيرة منها لا تبلغ الشرطة، وتعتبر من سمات الجرائم البيئية قلة عدد المجرمين ، وكبر عدد الضحايا ، واختفاء المجرم، وصعوبة تحديد

الجريمة ، وتباين في القوة بين المجرم والضحية ، والارتباط المباشر للضحية بمكان وقوع الجريمة.

١-٢ أسباب الجريمة في المناطق السكنية

هنالك عدة عوامل تحفز الإنسان على اتخاذ سلوك معادي للمجتمع بصفة عامة ، وهي تشمل العوامل الاجتماعية و الخارجية و الداخلية ، ويوضح الشكل رقم (١) هذه العوامل ، وما تشمل كل منهم .

وهناك ثلاثة عناصر يجب أن تتوفر للشخص لكي يرتكب الجريمة هي القدرة، الفرصة ، الدافع ، لذا فان محاولة رفع مستوى الأمن عن طريق التخطيط الحضري والعمراني سيؤدي إلى إلغاء أو خفض مقدرة المجرمين و فرصتهم على ارتكاب الجريمة ، كما موضح في الشكل رقم (٢)، على الرغم من انه ليس هناك صيغة شاملة يمكن للمخطط إتباعها عند تخطيط التجمعات السكنية لمنع او إلغاء الجريمة بشكل نهائي، إلا إن هناك العديد من الحلول التخطيطية التي يمكن استخدامها لإيجاد بيئة سكنية ذات قابلية اقل لحدود الأنشطة الإجرامية بها [٥].

الشكل (١) العوامل المؤثرة في الجريمة [٦] (ظ: في نهاية البحث).

الشكل رقم (٢) عناصر ارتكاب الجريمة[٧] (ظ: في نهاية البحث).

١ – ٣ علاقة الجريمة بالبيئة العمرانية

لقد ظهر اتجاه حديث في ربط الجريمة بطبيعة البيئة العمرانية وتخطيطها ويميل كثير من علماء الايكولوجيا الى تقسيم المدن الى عدة مناطق لكل منطقة صفاتها وميزاتها تربط ذلك بمعدلات الجريمة وانواعها ومن هذه المناطق[٨]:

- المنطقة المركزية: وهي منطقة حيوية تعج بمختلف الانشطة السكانية والتجارية وتتميز بأزدحامها وتضم المؤسسات والدوائر والشركات وتكون هذه المنطقة غير مرغوبة بالسكن .
- المنطقة الانتقالية: وهي المنطقة التي يتسارع فيها النمط السكني والنمط الصناعي التجاري وهي منطقة مزدحمة وغالبا ما يسكنها الفقراء.

- المنطقة السكنية: وهي افضل من سابقاتها حيث توجد المهن الحرة والمكاتب ومعظم افرادها نالوا قسط من التعليم .
- منطقة الضواحي: وهي مناطق سكن للطبقات العلياوالغنية وهي مخططة غير مزدحمة وينتقل افرادهاالى المدينة بسياراتهم .

ويعتقد الكثير من علماء الايكولوجيا أن تقسيم المدينة وتخطيطها يعطي دلالة ومؤشر على فهم الجريمة ومعدلاتها وعلاقة ذلك بالتخطيط، ومع تزايد اعداد سكان المدن نتيجة الهجرات يعرضها الى تغيرات مفاجئة وسريعة وغالبا ما تكون هذه التغيرات سببا في ارتفاع معدلات الجريمة واضعاف الامن الحضري[٩].

١-٤ دور التخطيط والتصميم العمراني في الحد من الجريمة

أن تحقيق الامن وهدوء البيئة السكنية يشكل حيزا مهما في اعمال وممارسات تخطيط المدينة وبنائها والتي تؤكد على ضرورة توفير بيئة مادية واجتماعية مستقرة ، والتي يستطيع الانسان ان يتمتع من خلالها ببيئة صحية بعيدة عن الاضطراب الاجتماعي واختلال الموازين فيها وذلك لان التخطيط هو جزء من برنامج اجتماعي واسع، وهو المسؤول المباشر عن توفير القاعدة العمرانية لحياة اجتماعية افضل بواسطة توجيه المفاهيم والمعايير التخطيطية توجيها يخدم ويساعد على حفظ الامن[١٠]، وبالتالي الوصول الى نماذج تخطيطية للمدينة وللمناطق السكنية وتوظيفها بمعالجة الثغرات الامنية الموجودة في التصميم الاساسي للمدينة والمناطق السكنية والحد من مسار حركة الجريمة والتي تعتبر العنصر الاساسي لفقدان الامن الاجتماعي .

١-٤-١ ظاهرة الجريمة بين النظريات المكانية والفضائية للتصميم الحضري

لقد تعددت الاتجاهات التخطيطية النظرية والفكرية في دراسة الامن الاجتماعي وتفسير السلوكيات الغير مشروعة والمتمثلة بالجرائم والانحرافات، ونظرا لتعقيد هذه الظاهرة وتعقيد النظم الاجتماعية المختلفة ولكن رغم الاختلافات والتنوع في بعض الافتراضات إلا أنها تتفق في الخطوط العامة على بعض الافكار الرئيسية التي

تشير الى البيئة التي تحيط بالفرد سواء ان كانت بيئة طبيعية أو اجتماعية هي المحرك الاساسي لسلوكيات المهددة للأمن[١١] . وتنقسم تلك النظريات الى عدة اتجاهات رئيسية من أهمها:

١-نظرية تجانس استعمالات الارض الحضرية :

لقد أكدت (Jacobs) في أطروحاتها ان الاستعمال المختلط في استعمالات الارض القريبة من البيئات السكنية يعتبر مفتاح الامان للفضاءات الحضرية ، وتتخلص افكارها في ان الاستعمالات المتعددة الفعاليات والمجاورة سوف تغري الناس بحركة متواصلة ومستمرة خلال ساعات النهار والليل، وأن الاستعمال المستمر للفضاءات العامة في المنطقة السكنية هو من اكثر العوامل المساعدة والمؤثرة في ضمان في توفر المراقبة البصرية الطبيعية الغير رسمية ، واعطاء الشعور بالأمان [١٢].

٢- النظرية الحيزية :

اعتمدت هذه النظرية على قاعدة بيولوجية عامة هي نزعة الدفاع عن الحيز كون الانسان يتفاعل إيجابيا مع الفضاء الذي يشعر بحرتيه، الذي يظهر بوصفه احد اوجه التعبير عن خصوصية الفضاء لشاغله ، كما تقترح هذه النظرية وجود تجاوب مستمر بين المجاميع المعروفة والحدود الفضائية [١٣] .

ويعتمد مفهوم الحيزية على الفصل النظامي للعام والخاص لتعزيز السيطرة على الفضاءات الداخلية الخاصة وعزلها عن الفضاءات الخارجية العامة لتحقيق الامان للساكنين، في حين تسيطر الفضاءات (شبه الخاصة وشبه العامة) على حركة وفعالية الساكنين [١٤]. لاحظ الشكل (٣). (ظ: في نهاية البحث).

٣- نظرية الفضاء السالب :

أشار المنظر (Ardery) أن سبب انخفاض الامان هو لوجود الفضاءات السالبة ومهملة بين البلوكات السكنية مشكلة حالة من التشتت المكاني. كما يؤكد Ardery أن المناطق السكنية بدأت تعاني من حالة الفصل والعزل الاجتماعي نتيجة لما احدثته التصاميم الجديدة من ظهور أبنية وساحات خالية ومهجورة أصبحت بمثابة مانع

فيزيائي لأنماط الاتصال الاجتماعي بين سكان تلك المناطق [١٥].

٤- نظرية التنظيم البيئي :

في طرحه رفع (Angel) مستوى الامان والحد من الجريمة من خلال تنظيم البيئة إذ أشار أن مستوى الامان يرتبط بعلاقة البيئة العمرانية والاجتماعية من ناحية النفودية والحيزية والمراقبة البصرية ضمن البيئة العمرانية، أذعد هذه العناصر بمثابة مؤشرات مقترنة بانحلال مستوى الامان، ومن جانب أخر ركز على عوامل أخرى مرتبطة بالتنظيم الحضري كالشوارع، والمناطق التجارية ذات الكثافات العالية، إذ جلب الانتباه بأتجاه الاهمية المتزيدة التي تؤديها في التنظيم الفضائي للمناطق السكنية[١٦].كما في الشكل رقم(٤). (ظ: في نهاية البحث).

١-٤-٢ – المحددات التخطيطية والتصميمية

أشار (Newman)[١٧] الى أن بيئتنا السكنية أسهمت من خلال أشكالها في توفير فرص للجريمة وتقديم التضحيات بواسطة المجرمين وأن الاشكال الفزيائية للبيئة الحضرية الجديدة ممكن أن تشجع المجرمين في الحاق الضرر والاذى بالمجتمع . وبين (Harries) الى أن النظام الحضري لا يقدم فرصاً لارتكاب الجرائم فحسب بل أيضاً يعزز حالة المجهولية Anonymity الضرورية لتفادي الكشف والنظام الحضري يؤثر في الجريمة من خلال زيادة اللا تجانس البيئي المادي[١٨]. وهناك علاقة وثيقة بين التخطيط والتصميم العمراني للمدينة والجريمة من خلال ما تهيئه من فرص مغرية لارتكاب الجرائم وفي النتيجة نقول: ما هو المتغير الوسطي الذي يعتقد أنه يحول وينقل تأثير التصميم والتخطيط على الجريمة؟ وبشكل عام تقسم عوامل الفرصة الى صنفين أساسيين:

١. محددات تخطيطية

٢. محددات تصميمية

١-المحددات التخطيطية

ترتبط هذه العوامل بالقوانين والمحددات البنائية والتخطيطية للمحلة السكنية التي ترسم ملامح الشكل الحضري والكتلي للموقع، وتؤثر هذه العوامل على الادراك الذهني للساكن والمجرم على حد سواء ويكون لعامل الاختيار الاجتماعي (Social Cohesive Factor) للموقع السكني

ارتباط كبير بهذه العوامل ، ومن خلال استعراضنا للدراسات والنظريات نرى أن هناك مجموعة من العوامل العمرانية المشتركة يمكن أن تكون بيئات جيدة للجريمة أو وسيلة للحد منها وتتمثل :

•مسارات الحركة الخارجية:

إن التخطيط الغير المدروس للمناطق السكنية قد أنتج أنظمة من مسارات الحركة التي تكون مملوءة بالزوايا الحادة والغير مدروسة، فمسالك الحركة الغير مباشرة والغير واضحة داخل المناطق السكنية تعد الاكثر خوفا من قبل السكان، لذا يفضل المسارات المستقيمة أذ يتحرك السكان فيها بمسار محدد وواضح ومستقيم وآمن للوصول الى وحداتهم السكنية[١٩].

- **وضوح المنطقة السكنية وسهولة الدخول اليها**

إن توجيه الابنية والوحدات السكنية وعلاقتها مع الشارع وكذلك التصميم المفتوح للمدخل الرئيسي لها ، له تأثير مباشر على الاحياء السكنية والتي تكون ابنيتها مواجهة ومغلقة، مع مداخل واضحة ومرئية للمارة، تكون معدلات الجريمة فيها أقل ويمكن تقسيم المداخل الى نوعين حسب درجة وضوحيتها: المداخل الجيدة والمدخل الفقيرة .

- **تخطيط الشوارع**

تمتلك الشوارع في المدينة إيجابيات كثيرة كأماكن تسهل عملية تنقل المركبات وحركة السابلة، وفي نفس الوقت هناك عدة سلبيات في الشارع والتي تعرض أرواح الناس الى الخطر، أن نظم الشوارع تشكل عاملا مهما مرتبطا بوقوع الجريمة، فقد يكون عامل فرصة لوقوع الجريمة أو عامل ردع، فمثلا الطرق غير النافذة تكون الغاية منها توفير دخول هادئ للساكنين، وان تخطيط وتصميم هذه الطرق بالشكل الذي يوفر عنصر المراقبة البصرية والذاتية يجعل من الصعب على المجرمين تأدية نشاطاتهم الاجرامية. وباستطاعة اي شخص ملم بالتخطيط والتصميم الحضري أن يعمل على السيطرة والمحافظة على أمن المناطق المراد تخطيطها وتصميمها من خلال الدراسة العلمية لنماذج شبكة الشوارع الداخلية للمناطق السكنية بطريقة تتماشى مع التطور العلمي التكنولوجي وتعمل على القضاء على الجريمة[٢٠].

- **الاختلاط في استعمالات الارض**

أكد العديد من الباحثيين (المخططين الحضريين) في مختلف دول العالم على أن أعلى نسبة من ارتكاب الجرائم تحدث في المناطق التي فيها عدم تجانس في استعمالات الارض، حيث أن تنوع العقارات والمباني يساعد على جذب أعداد كبيرة من الناس للقيام بعده أنشطة وممارسة مختلف الفعاليات الوظيفية والتجارية والتسويقية، ويمكن أن يتغلغل مع هذه الاعداد عدد من المنحرفين وذوي النفوس الضعيفة الذين قد يندفعون الى ارتكاب جرائمهم في تلك الاهداف المهمة التي يرتدها الناس والمكشوفة لهم، حيث تتوفر لهم فرصة ممارسة أعمال السرقة والجرائم الاخرى ومن ثم الاختفاء والانسحاب بسهوله لما يتوفر في مثل هذه المناطق ذات الاستعمالات المختلفة من الفعاليات ووسائط النقل وأماكن أخرى مثل المقاهي ومكاتب ومحال وغيرها كلها تساعد السارق الاختفاء من خلالها.

- **تدرج الفضاءات الحضرية**

وتشمل المساحات الحضرية التي تتكون منها البنية المكانية للمحلة السكنية ويكون لها تأثير مباشر في زيادة أو نقصان معدلات حدوث الجريمة إذ جمعت أغلب النظريات على أن الفضاءات شبه العامة والفضاءات السالبة هي عوامل فرصة مهمة لجرائم العنف الشخصي وبيئة مناسبة للرصد الاجرامي (Hot Spots) لاستكشاف المنطقة والتعرف عليها وتحديد أهدافهم منها[٢١]، فالفضاءات شبه العامة (Semi-Public) Spacesالتي تقع ضمن المجاميع السكنية ويكون استعمالها للسكان والغرباء على حد سواء يصعب السيطرة عليها ويستغلها المجرم كنقطة رصد أو اختباء لارتكاب جريمته ، وتضم هذه الفضاءات بعض الفعاليات والخدمات التي تقدم خدماتها لعدد معين من سكان المحلة.(المجموعة السكنية) وتتمثل بملاعب الاطفال ودور الحضانة، أن وجود بعض اشكال الابنية في بيئتنا العمرانية المعاصرة التي تحتوي في تصاميمها على عدد كبير من الفضاءات شبه العامة يتطلب علاجها وتحويلها الى فضاءات خاصة أو عامة لأن الحيزية والمراقبة البصرية لا تفعل فعلها المؤثر والكفؤ في الفضاءات شبه العامة لأنها تعطي حق الاستعمال للساكن والغريب على حد سواء في آن واحد، وأشارتً Wilson الى أهمية ألغاء الفضاءات شبه

العامة وشبه الخاصة بين الوحدات السكنية والشارع العام بوصفه أسلوباً آخر لمعالجة مسألة المراقبة البصرية على الشوارع على أساس أن تلك الفضاءات تمثل عامل فرصة مهم لوقوع الجريمة المنطقة السكنية وتصبح مناطق يتجنبها السكان فتغدو مهملة و غير مشغولة أنظر الشكل رقم (٥)[٢٢]. (ظ: في نهاية البحث).

٢- المحددات التصميمية

بعد أن تعرفنا على بعض المحددات التخطيطية لابد لن أن نتطرق الى المحددات التصميمية لكي تكتمل لدينا الصورة عن دور التخطيط والتصميم العمراني للحد من الجريمة ومن هذه المحددات:-

- **الإنارة**

وهناك كثرة المقالات والتقارير التي تدعي أن انارة الشوارع تقلل نسب الجريمة الحضرية على أية حال تعتمد الدلائل الداعمة لهذا الادعاءات على آراء غير مختبرة من قبل المخططين الحضريين، فضلاً عن ذلك قدمت هذه الآراء بدون الاشارة الى الدراسات الموجودة أو مصادر البيانات هذا من جهة ومن جهة أخرى ان معظم كتب الجريمة من خلال تصاميم البيئة تتوفر تفاصيل قليلة جداً حول الانارة ويعترف مصممو المدن الامريكية فقط بحقيقة أن الانارة لها تأثير في الجريمة وهي أحد العناصر الكثيرة التي تأخذ بالحسبان في منع الجريمة[٢٣] (٥٨) ، ومن جانب أخر فقد أظهرت بعض الدراسات أن بالإمكان تميز مناطق جانحة تحدث فيها الجريمة بنسب عالية لأسباب تعود الى قلة الاضاءة وفي هذه الدراسات كانت مناطق التأثير المستقصات ، (الشوارع ، الطرق الضيقة ، مناطق أيقاف المركبات ، المتنزهات والحدائق العامة – والاستثمارات التجارية) وفضلاً عن فائدة الانارة من الناحية الامنية فأن لها فوائد كثيرة على حركة المرور الليلي.

- **الشكل العمراني**

أن الشكل العمراني يمثل أحد العوامل التي تتيح الفرصة لوقوع الجريمة أو معها فهو يمثل مجموعة من العناصر مثل المظهر المعماري للمبنى، أشكال وأبعاد وتوجيه الفتحات باتجاه الفضاءات المجاورة أو الشوارع، علاقة المبنى بالشارع، مخطط المبنى،

ارتفاع المبنى، المسافة بين الابنية، مواقف السيارات (الخاصة والعامة) حيث أن جميع هذه العناصر تساعد المراقبة البصري الفعالة والنفوذ الحيزي للسكان، وفي نفس الوقت يمكن للسارق الاستفادة من هذه العناصر ويستخدمها كأماكن اختباء دون وجود مراقبة تذكر[٢٤].

- **التنظيم الفضائي للوحدة السكنية**

يتم تصميم الوحدة السكنية وتنظيم فضاءاتها بحيث توفر أمكانيات أكبر من المراقبة من المراقبة البصرية وتنظيم فضاءات المعيشة والمطبخ بحيث تطل على الفضاءات الخارجية وعلى مواقف السيارات وذلك بوضع نوافذ تطل عليها لمراقبة الغرباء من الخارج[٢٥].

المبحث الثاني :

لكي نحدد مدى تطبيق المحددات التصميمية والتخطيطية المذكورة في المبحث الاول وللوصول إلى نتيجة واضحة عن مستوى توفر الأمن في الأحياء السكنية، تم تطوير قائمة من عناصر التقويم التي تم استنباطها من المحددات التخطيطية والتصميمية السابقة. وتتكون قائمة التقويم من أربعة وعشرين عنصراً، تمثل المعالجات والحلول المعمارية والعمرانية التي يمكن قياس توفرها، موزعة على أربعة أقسام (جدول ١). يُعنى القسم الأول منها بتقويم تحقق أو توفر الهوية المميزة والحدود الواضحة للحي، أما القسم الثاني فيُعنى بتقويم شبكة طرق السيارات ومدى ملاءمتها لدعم الأمن في المناطق السكنية، ويعنى القسم الثالث بحركة المشاة وفراغات الأنشطة الخارجية التي تشجع السكان على البقاء بالخارج، وتمكنهم بالتالي من تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية فيما بينهم، ومن تمييز الغرباء في الحي، أما القسم الرابع والأخير فيعنى بتقويم مدى إمكانية السكان من المشاركة في مراقبة الحي السكني والأنشطة المشتبه بها .

وقد تم إجراء التقويم بين حي الاندلس في منطقة المنصور وحي عكد السادة في منطقة الكاظمية، إذ اعتمدت الباحثة على أسلوب الملاحظة والحكم الشخصي لقياس مدى تحقق العناصر.

الشكل (٦) حي الاندلس في المنصور وحي عكد السادة في الكاظمية (ظ: في نهاية البحث).

جدول (١) تقويم مقارن لمجموعة من الأحياء السكنية في بغداد بناء على العناصر التخطيطية التصميمية المؤثرة على مستوى الأمن بالمناطق السكنية. (ظ: في نهاية البحث).

تحليل النتائج :

من خلال مراجعة المعلومات والمشاهدة والصور الفضائية عن الحالات الدراسية للبيئة العمرانية، حددت الباحثة بأسلوب الملاحظة مستوى توفر أو تحقق العنصر بشكل تقريبي في كل حالة، وإعطائه الدرجة التي تناسبه من درجات المقياس الخماسي. يتدرج المقياس الخماسي من تحقق كامل، ممثلاً في جدول التقويم بدائرة ملموسة، الى انعدام التحقق ممثلا بدائرة فارغة. وتهدف هذه الطريقة الى توفير أفضل أسلوب لمقارنة مدى تحقق العناصر أو المعالجات العمرانية والمعمارية، المساهمة في الحد من الجريمة وبالتالي الرفع من مستوى الأمن بين الاحياء السكنية المختلفة، وقد اظهر جدول التقويم أن نسبة تحقق لجميع العناصر في حي الاندلس في المنصور أقل من نسبة التحقق في حي عكد السادة في الكاظمية، حيث كانت النسبة في حي الاندلس (٦٨٪)، في حين كانت النسبة في حي عكد السادة (٨٤,٠٪)، وما هذا إلا دليل واضح على افتقار تصميم وتخطيط غالبية الاحياء السكنية ذات التخطيط الشبكي للكثير من المعايير والعناصر التي تسهم في الرفع من مستوى الأمن والحد من الجريمة. وأبرز جوانب النقص بالنسبة لأحياء السكنية المعاصرة تظهر في القسم الرابع الخاص في مراقبة السكان للحي وللوحدات السكنية حيث بلغت نسبة التقويم (٤٨.٢٪) وكذلك في القسم الأول حيث بلغت النسبة (٥١.٢٪).

الخاتمة:

تحقق ضمن النهضة التنموية التي شهدها العراق الكثير من أهداف التنمية الاسكانية. وقد ظهرت نتائج هذه التنمية بشكل ملحوظ في اتساع المناطق السكنية، وتوفير الأعداد المناسبة من الوحدات السكنية، خاصة في المدن الرئيسية، وكذلك في تحسين مستوى جودة المساكن من الناحية

الانشائية، واتساع مساحاتها، وكبر أحجامها خصوصا عند مقارنتها مع نماذج المساكن التقليدية، إلا أنه وضمن تسارع عمليات التنمية العمرانية تم أغفال بعض الجوانب الهامة في تخطيط وتصميم الأحياء السكنية .

التوصيات

ويمكن أن نلخص من هذه الدراسة التوصيات الآتية:

- وضوح المداخل داخل الأحياء السكنية كبوابات تحدد للحي نطاق الحيازة الخاص به، وتمنحه هويته المميزة بطريقة تمكن السكان من مراقبة هذه المداخل والتحكم بها.
- إلغاء الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية واستخدام نظام الشوارع ذات النهايات المغلقة أو الشوارع الحلقية للحد من دخول الغرباء بسياراتهم أو على الاقدام الى الشوارع السكنية المحلية.
- إلغاء المناطق التي تمكن المجرم من الاختباء بعيداً عن أعين الناس، مثل بقاء القطع السكنية الغير كاملة البناء أو القطع المتروكة منتشرة داخل الحي وبين الوحدات السكنية.
- زيادة فرصة السكان والمارة في المراقبة، بحيث يتمكن السكان من داخل وحداتهم من مراقبة الشارع والفراغات الخارجية.
- لقدحان الوقت للعودة الى تطبيق الكثير من المبادئ والمعايير التخطيطية والمعمارية من خلال دراسة الأحياء التقليدية والوعي بكل الحلول التي تم التوصل اليها عبر الأيام ونسيت بعد ذلك ضمن جهود توفير الاحتياجات الاسكانية، وأجراء المزيد من الأبحاث التطبيقية التي تسعى الى التعرف على التوزيع الجغرافي للجريمة في الأحياء السكنية وعلاقته بأنماط تصميمها ،ووضع الحلول والمعالجات العمرانية والتصميمية لمشكلة الأمن في أحيائنا السكنية.

العمل على تطبيق المعايير التخطيطية والمعمارية الخاصة للحد من الجريمة في مرحلة تخطيط وتصميم الأحياء الجديدة، لأن تطبيقها من البداية اسهل وأكثر فعالية وأقل كلفة، وبالتاي تخفيف العبء على أجهزة الأمن وخفض التكاليف اللازمة لها.

الشكل (١) العوامل المؤثرة في الجريمة

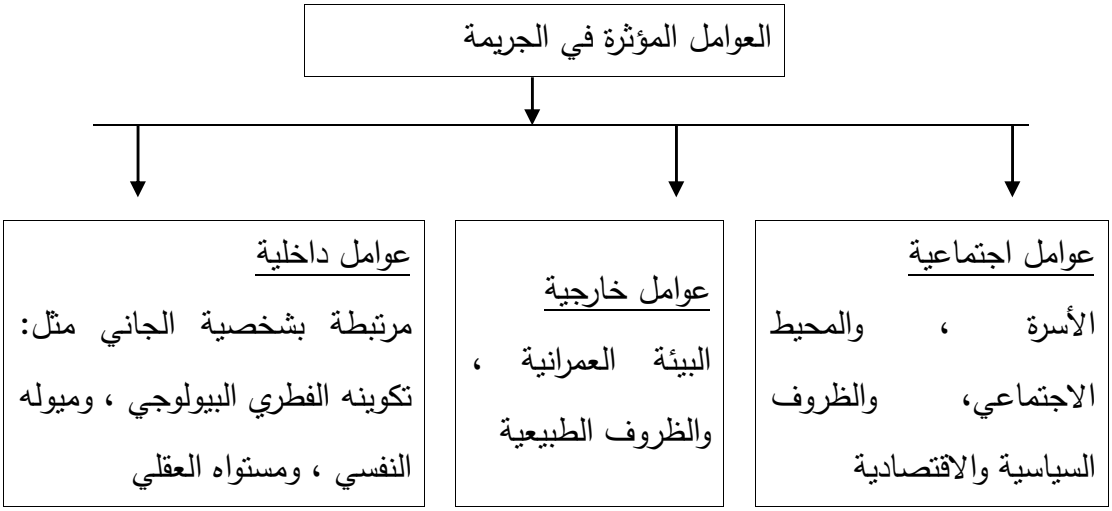

الشكل (٢) عناصر ارتكاب الجريمة

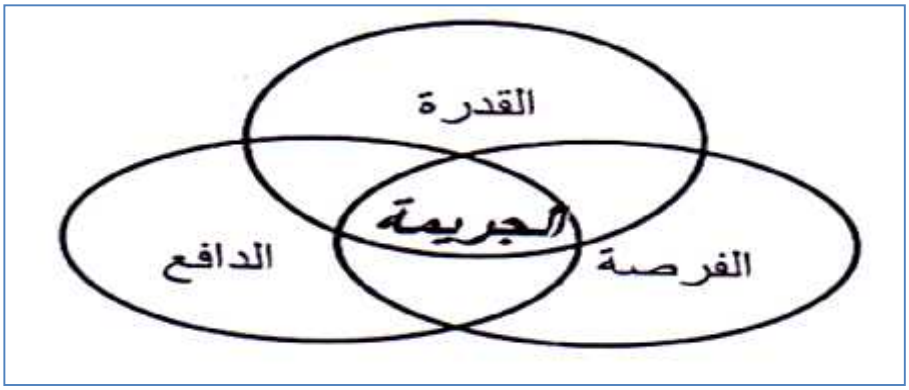

الشكل (٣) تنظيم الوحدات السكنية لتقوية الشعور بالحيزية

الشكل (٤) استخدام المسارات المغلقة النهايات لخلق فراغات احتوائية

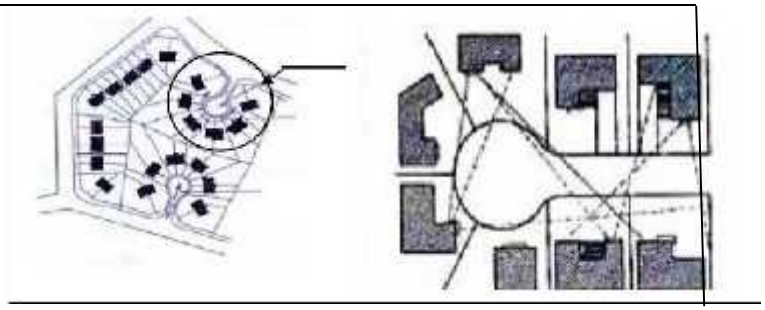

الشكل (٥) أنواع الفراغات وتدرجها

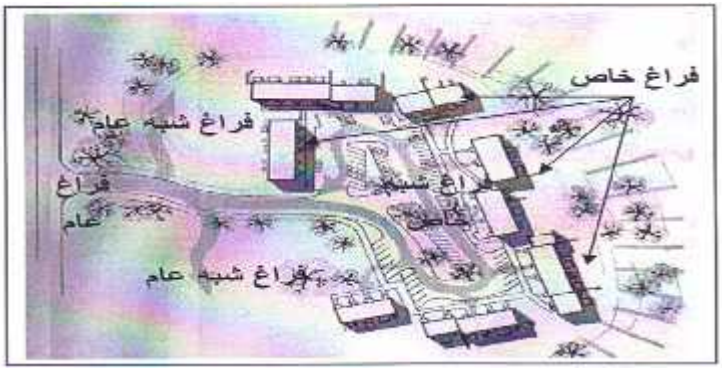

الشكل (٦) حي الاندلس في المنصور وحي عكد السادة في الكاظمية

جدول (١)

عناصر التقويم	حي عكد السادة في الكاظمية	حي الاندلس في المنصور
١. هوية الحي ونطاق حيازته		
توفر حدود واضحة للحي	●	●
توفر هوية مميزة للحي	●	◐
وضوح وتميز مداخل الحي	●	●
وضوح وتميز مداخل المجاورات السكنية	●	◐
تحكم السكان في مداخل المجاورات السكنية	◕	◐
وجود نطاق حيازة واضح للحي	◕	◕
النسبة المئوية لتحقق عناصر القسم الأول	٨٧.٥	٥١.٢
٢. شبكة الطرق ونظام حركة السيارات		
تحد من حركة السيارات العابرة داخل الحي	●	◕
تحد من حركة المشاة العابرة داخل الحي	●	◕

تعتمد على التدرج الهرمي	◕	●
تحد من سرعة السيارات	●	◕
انعدام أو ندرة تقاطعات الطرق	●	◐
النسبة المئوية لتحقق عناصر القسم الثاني	٩٥.٠	٦٠.٠
٣. حركة المشاة والأنشطة الخارجية		
توفر ممرات خاصة بالمشاة	●	●
توفر الأرصفة المخصصة للمشاة	●	●
تمكن المشاة من استخدام طرق السيارات بأمان	●	◕
توفر التظليل لممرات وأرصفة المشاة نهاراً	●	◐
توفر الإضاءة لممرات وأرصفة المشاة ليلاً	●	●
توفر ساحات أنشطة مشتركة لتجمع السكان	●	●
توفر عناصر الأنشطة وتوزعها في الحي	◕	◕
النسبة المئوية لتحقق عناصر القسم الثالث	٧٠.٠	٦٠.٢
٤. مراقبة السكان للحي وللوحدات السكنية		
إمكانية مراقبة الفراغات الخارجية من قبل المشا	●	◕

توفر نطاق حيازة محدد لمجموعة من الوحدات	◕	
نعدام مناطق الاختباء مثل الأرضي غير المطو	●	
تيسر رؤية الشارع والمساكن المجاورة من الداخل	◕	
كانية رؤية المداخل إلى فناء المسكن من الشا	●	
كانية رؤية المداخل إلى مبنى المسكن من الشا	◕	
النسبة المئوية لتحقق عناصر القسم الرابع	٧٨.٣	٤٨
النسبة المئوية لتحقق جميع العناصر	٨٤.٤	٦

● تحقق كامل. ◕ تحقق شبه كامل. ◐ تحقق متوسط. ◔ تحقق بسيط. ○انعدام التحقق

الهوامش:

١- حواس، سهير زكي، توفير الأمن والأمان العمراني من خلال التنمية العمرانية للمناطق السكنية – كلية الهندسة – جامعة القاهرة ، ١٩٨٨،ص٢٤ .

٢- العواجي، مصطفى. ١٤٠٧هـ. الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ص ١٣ .

٣- السكيت ، خالد بن سكيت ، الأمن والأمان في الحي السكني ، كلية العمارة ، التخطيط – جامعة الملك سعود ، ١٩٨٢، ص٥٦-٥٧ .

٤-ال حسون، تماضر، الرفاعي، حسين، "المشكلات الامنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها"، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،١٩٩٢،ص ١٤-٨٨.

٥-الحماد، محمد عبد الله، "محاضرة الجريمة والتحضر "، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،١٩٩٠.

٦-خليفة، أبراهيم، "علم الاجتماع والسكان والدلالات الاجتماعية والأمنية للتركيب السكاني "، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة،١٩٨٧، ص ١٢٩-١٣٣.

٧- محمد حسن سيد، المدنية العراقية، "المدينة العراقية في ضوء المتغيرات الأمنية" ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ،ص٢٧ .

٨-الساعاتي، حسن ،"تخطيط المدن وسياسات الاسكان فيها وعلاقتها بالجريمة"، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤، ص٥٥-٧٦.

٩-الحاج حسن، محمد، دور الامن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية "، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٧،ص٢٢-٣٢.

١٠-كمونه، حيدر، عبد الرزاق، "العلاقة بين التحضر و الجريمة"، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية ،بغداد ،١٩٩٧.

١١- د، باهمام، علي بن سالم، ""تحسين بيئة الاحياء السكنية لسلامه الاطفال"، بحث منشور على الانترنيت، ٢٠٠١،ص٧.

١٢ Jacobs، "Death &Life of great American cities"،London، pg٤٥-٤٧.

١٣- Maw by، GB، "Crime & Urban pattern"، sociological ، ١٦ Review، ٢٨-٩pg.١٩٩٧.

١٤-Poyner، B، ١٩٩١، "Crime free housing" ، Butterworth architecture، Oxford، pg١١٦-١١٨.

Pg٣.،١٩٧٢، New York،The Macmillan Company،"Defensible space"،Newman-١٥
pg٣-١٦.، London،E&F،"Crime prevention through housing design"،P، Stollard-١٦
،Washington،"Factors Influencing Crime & Instability Urban Hosing Development "،Newman-١٧ -
Pg٢٢-٢٥.،١٩٨٠
.٢٠٠٨ ، pg٥-٦ ،U.K.، LDT،John Wiley &sons،"Security by design"،Diane ،Zahem-١٨
١٩ - العلوان، هدى عبد الصاحب، ميس محمود، " محددات البيئة الآمنه للمجمعات السكنية عالية الكثافة لمراكز المدن ، بحث منشور في مجلة الهندسة، المجلد ١٧،العدد٣، ٢٠١١.
٢٠- الاشعب، خالص حسن، "الجريمة الحضرية بين الآمن المتحقق والوقاية المطلوبة ، بحث منشور، مجلة دراسا ت أجتماعية، بيت الحكمة ، العدد الاول ، نيسان ١٩٩٩.
publishing House Arab ،"Defensible design in residential urban architecture ،E،Ishteeaque-٢١
pg ٢٢-٥٤.،١٩٩٣، Riyadh،security Studies & Training Center
٢٢-المشهداني، يونس محمود، " المدينة التقليدية وأثرها في كبح ظاهرة الجريمة "، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، ٢٠٠٢،ص ١٥-٢٠.
٢٣- السالم، داليا أبراهيم ، مجدي محمد، عزه محمد، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية "، قسم العمارة – كلية الهندسة – جامعة أسيوط ، ١٩٨٦ .ص٣٢-٣٣.

٢٤- الملا حويش ، عقيل نوري ، العمارة والنسيج الحضري في العراق من ١٩٥٨–١٩٧٥، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦، ص٢٢

٢٥- القيسي ، مؤمل علاء الدين ، ومحمد شهاب أحمد ، المتطلبات الفضائية لتخطيط المدينة ، الجامعة التكنولوجية ، مطبعة التعليم العالي ، ١٩٩٠ ،ص١٨–٢٠.

المراجع:

المرلجع العربية :

١- الحاج حسن، محمد، "دور الامن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية "، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٧.

٢- ال حسون، تماضر، الرفاعي، حسين، "المشكلات الامنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها"، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،١٩٩٢.

٣- الحماد، محمد عبد الله، "محاضرة الجريمة والتحضر "، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،١٩٩٠.

٤- الساعاتي، حسن ،"تخطيط المدن وسياسات الاسكان فيها وعلاقتها بالجريمة"، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤.

٥- السالم، داليا أبراهيم ، مجدي محمد، عزه محمد، "العوامل المعمارية المؤثرة في تحقيق الأمن في التجمعات السكنية "، قسم العمارة – كلية الهندسة – جامعة أسيوط ، ١٩٨٦ .

٦- السكيت ، خالد بن سكيت ، الأمن والأمان في الحي السكني ، كلية العمارة ، التخطيط ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٢ .

٧- الاشعب، خالص حسن، "الجريمة الحضرية بين الآمن المتحقق والوقاية المطلوبة ، بحث منشور، مجلة دراسا ت اجتماعية، بيت الحكمة ، العدد الاول ، نيسان ١٩٩٩.

٨- السكيت ، خالد بن سكيت ، الأمن والأمان في الحي السكني ، كلية العمارة ، التخطيط ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٢ .

٩- العلوان، هدى عبد الصاحب، ميس محمود، " محددات البيئة الآمنة للمجمعات السكنية عالية الكثافة لمراكز المدن ، بحث منشور في مجلة الهندسة ، المجلد ٢٢،العدد٣ ، ٢٠١٦.

١٠- العواجي، مصطفى. ، " الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة". دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،٢٠٠٠ .

١١- القيسي ، مؤمل علاء الدين ، ومحمد شهاب أحمد ،"المتطلبات الفضائية لتخطيط المدينة" ،الجامعة التكنولوجية ، مطبعة التعليم العالي ، ١٩٩٠ .

١٢- المشهداني، يونس محمود، " المدينة التقليدية وأثرها في كبح ظاهرة الجريمة "، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، ٢٠٠٢.

١٣- الملا حويش ، عقيل نوري ،" العمارة والنسيج الحضري في العراق من ١٩٥٨-١٩٧٥"، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦.

١٤- باهمام، علي بن سالم، ""تحسين بيئة الاحياء السكنية لسلامه الاطفال"، بحث منشور على الانترنيت، ٢٠٠١.

١٥- سيد، محمد حسن ، المدنية العراقية، "المدينة العراقية في ضوء المتغيرات الأمنية" ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي – جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .

١٦- ال حسون، تماضر، الرفاعي، حسين، "المشكلات الامنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها"، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،١٩٩٢.

١٧- حواس، سهير زكي،" توفير الأمن والأمان العمراني من خلال التنمية العمرانية للمناطق السكنية" ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

١٨- خليفة، أبراهيم، "علم الاجتماع والسكان والدلالات الاجتماعية والأمنية للتركيب السكاني "، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة،١٩٨٧.

١٩- كمونه، حيدر عبد الرزاق، "العلاقة بين التحضر والجريمة"، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية ،بغداد ،١٩٩٧.

المراجع الاجنبية:

١-Ishteeaque،E،"Defensible design in residential urban architecture ،publishing House Arab security Studies & Training Center، Riyadh،١٩٩٣،pg.

٢- Jacobs،"Death &Life of great American cities "،London.

٣-Maw by،GB،"Crime & Urban pattern" ،sociological،Review ١٦ ،١٩٩٧.

٤-Newman،"Factors Influencing Crime & Instability Urban Hosing Development "،Washington، ١٩٨٠.

٥- Newman،"Defensible space"،The Macmillan Company، New York،١٩٧٢.

٦-Stollard،P،"Crime prevention through housing design"،E&F، London.

٧-Zahem ،Diane،"Security by design"،John Wiley &sons، LDT،U.K.، ٢٠٠٨.